



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهد عام 2020 تأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها معظم الدول العربية كنتيجة لانتشار وباء كوفيد-19، الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم، فمن ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم انتظام سلاسل الإمداد لبعض السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الدخل وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية. من جهة أخرى، تأثرت معدلات التضخم في عام 2020 باتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الحصول على موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي. كذلك تعرضت قيمة عملات بعض الدول العربية لضغوطات مع تراجع مستويات الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل الانخفاض الذي شهدته مستويات المعروض من النقد الأجنبي، بما أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية المدفوعة بأثر التمير - Pass-through effect. خفف من حدة الزيادة في المستوى العام للأسعار الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها معظم الدول العربية في مواجهة تلك الجائحة لضمان توفير السلع والخدمات. كمحصلة للتطورات السابقة ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى 14.4 بالمائة مقارنة مع نحو 4.9 في المائة خلال عام 2019.

من المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 10.6 في المائة، كما يتوقع مواصلته الانخفاض إلى 5.9 في المائة في عام 2022. يأتي ذلك تماشياً مع قيام معظم الدول العربية بالتخفيف من الإجراءات الاحترازية للجائحة مع توافر اللقاحات على نطاق واسع وتحسن مستويات المعروض من السلع والخدمات.

مستويات ضريبة القيمة المضافة في بعض دول المجموعة.

نتيجة للتطورات السابقة، بلغ معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 1.1 بالمائة خلال عام 2020، وذلك مقابل انخفاض مسجل في المستوى العام للأسعار بنسبة 1.03 بالمائة في عام 2019.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.21 بالمائة في عام 2021، ونحو 2.13 في المائة خلال عام 2022.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**⁽¹⁾، كان لوباء كوفيد-19 وما تبعه من إجراءات احترازية تأثيرات متباينة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2020 نتيجة تراجع مستويات الطلب الكلي بما يعكس تأثر النشاط الاقتصادي بسبب تطبيق الإجراءات الاحترازية للجائحة، علاوة على تأثر سلاسل الإمدادات في بداية انتشار الجائحة. من جانب آخر، شهد عام 2020 مجموعة من العوامل التضخمية من أهمها زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة بدءاً من شهر

الدول العربية المصدرة للنفط

ارتفع المستوى العام للأسعار في الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2020 بحوالي 1.72 في المائة. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع معدل التضخم في كل من مجموعتي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 1.10 في المائة و3.46 بالمائة في كل منهما على الترتيب خلال عام 2020.

فيما يلي عرض للتطورات على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها معظم دول المجموعة إلى تأثر المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 في اتجاهين متباينين. فمن ناحية، سجلت مستويات المعروض من بعض السلع والخدمات انخفاضاً بما يعكس التدابير الاحترازية تماشياً مع الإغلاق الجزئي والكلي للأنشطة الاقتصادية الذي تم فرضه لمواجهة الوباء بما أدى إلى ارتفاع نسبي في أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الأداء الاقتصادي إلى انخفاض مستويات الطلب الكلي بالتالي امتصاص جانب من الزيادة التضخمية من ناحية أخرى. كما تأثر المستوى العام للأسعار بالزيادة في

¹ البنك المركزي السعودي، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

انعكاساً للتطورات المذكورة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 0.7 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 1.8 بالمائة خلال عام 2022.

في **قطر**، أدى انتشار وباء كوفيد-19 إلى انكماش الطلب الكلي لاسيما فيما يتعلق بالطلب على السلع المتضمنة في عدد من المجموعات الفرعية المؤثرة مثل الإيجار والترفيه والثقافة والنقل والملابس والاتصالات والأغذية. نتيجة لذلك فقد تراجع المستوى العام للأسعار بحوالي 2.47 خلال عام 2020⁽⁴⁾.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع في ضوء التحسن المرتقب لمستويات الطلب الكلي نتيجة برامج التحفيز المالي والنقدي إلى جانب استمرار التخفيف التدريجي للحظر الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، زيادة مستويات الطلب الكلي وخروج الاقتصاد من وضعية الانكماش، أو على الأقل بالنسبة لمستويات التضخم الأساسي الذي يأخذ في الاعتبار التطورات في المستوى العام للأسعار باستبعاد مكون الإسكان. انعكاساً لما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في قطر حوالي 1.0 في المائة خلال عام 2021. وبالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 2.4 في المائة.

في **الكويت**، شهدت معدلات التضخم بعض الارتفاعات بداية من شهر يوليو 2020 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل رئيس، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى التي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد والتحسين النسبي للإنفاق الاستهلاكي بعد تخفيف القيود المفروضة في النصف الثاني من العام. بناءً على ذلك، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 2.1 في المائة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، فتعتمد على مستويات تطور الأسعار العالمية للسلع، ومدى تعافي النمو الاقتصادي بعد الجائحة، والظروف المرتبطة بضعف الإيجارات السكنية، وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2022.

تماشياً مع تلك التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 نحو 2.6 في المائة، ومواصلته الارتفاع إلى 3.1 في المائة في عام 2022.

في **البحرين** تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحوالي 2.3 في المائة خلال عام 2020، مقارنة مع عام 2019⁽⁵⁾. يُعزى ذلك إلى تراجع أسعار كل من مجموعة الترفيه والثقافة، والملابس والأحذية، والمطاعم والفنادق. من الجدير بالذكر أن المستوى العام للأسعار قد انخفض بنحو 2.7 بالمائة خلال شهر يناير 2021 مقارنة بالشهر المناظر من عام 2020.

يوليو لتصل إلى مستوى 15 في المائة وذلك بدلاً من المستوى المطبق قبل انتشار الجائحة البالغ 5 بالمائة.

كمحصلة لتلك التطورات، ارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة 3.4 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل في عام 2019، بما يُعزى إلى حد كبير إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات، والنقل⁽²⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر يناير 2021 قد ارتفع بنحو بنسبة 5.7 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي، وهو أعلى من المستوى المحقق بالشهر السابق (ديسمبر 2020) حيث بلغ نحو 5.3 بالمائة. كما يلاحظ أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يزال يعكس أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة سالفة الإشارة التي بدأ تطبيقها في شهر يوليو 2020.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يواصل المستوى العام للأسعار الارتفاع خلال النصف الأول من عام 2021، نتيجة العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية، وتوقع تلاشي أثر الإجراءات الاحترازية المتبعة، الأمر الذي سيعزز جانب الطلب الاستهلاكي. إضافة إلى توقع استمرار أثر الزيادة التي شهدتها ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية النصف الأول من عام 2021. في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في السعودية حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 2.0 في المائة عام 2022.

في **الإمارات**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بنحو 2.07 في المائة⁽³⁾ للعام الثاني على التوالي، حيث سجل انخفاضاً قدره 1.8 بالمائة خلال عام 2019. جاء ذلك كنتيجة لتراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل، والاتصالات، والصحة، والتجهيزات المنزلية. يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى أثر الإجراءات الاحترازية التي تبعت انتشار فيروس كورونا وأثرها على مستويات الطلب المحلي.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع حدوث ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 تماشياً مع تخفيف الإجراءات الاحترازية، إضافة إلى أثر برامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي من المتوقع أن تدعم مستويات الطلب الكلي.

⁴ البنك المركزي القطري، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁵ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، (2020)، ديسمبر.

² الهيئة العامة للإحصاء، (2020)، السعودية "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

³ هيئة التنافسية والإحصاء.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، ارتفع معدل التضخم بحوالي 2.42 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل خلال عام 2019⁽⁷⁾. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن. من الجدير بالذكر أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ حوالي 4.23 بالمائة، مقارنة بالشهر المماثل من عام 2020.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 3.4 في المائة خلال عام 2022. يأتي ذلك في ضوء التحديات التي تواجه تنظيم الأسواق الداخلية، والتأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي. وكذا أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملة الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر.

في العراق، تأثرت مستويات الإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستويات الضغوط التضخمية، هذا إضافة إلى أثر ظروف عدم اليقين وتأثيرها على سلاسل الإمداد من السلع والخدمات⁽⁸⁾. كمحصلة لذلك، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 0.6 في المائة⁽⁹⁾.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، يتوقع أن يسجل التضخم معدلات مقبولة دون مستوى 2 في المائة وذلك من خلال اعتماد السلطة النقدية لسياسة استهداف التضخم وتقييم المعروض النقدي على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بدرجة أساسية في تلبية احتياجاته من السلع النهائية والوسيلة، مما يجعله أكثر تأثراً بتضخم شركائه التجاريين وبالصددمات الخارجية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.2 بالمائة خلال عام 2021. أما بالمسبة لعام 2022 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.9 بالمائة.

أما في ليبيا، فنظراً لتوقف إنتاج وتصدير النفط لأكثر من ثمانية أشهر وما نتج عنه من انخفاض في إيرادات النفط التي تعد المصدر الرئيس للنقد الاجنبي، وما لذلك من آثار عكسية على الاحتياطيات من العملة الاجنبية خاصة وأن

على صعيد التوقعات، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022. يأتي ذلك في ضوء توقع تراجع الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، وكذا أثر الحزم والبرامج التحفيزية التي تقوم بتبنيها السلطات لتحفيز مستويات الطلب.

في عُمان، تراجع المستوى العام للأسعار⁽⁶⁾ خلال عام 2020 بحوالي 0.8 بالمائة مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل.

تتأثر مستويات الأسعار في عُمان بعدد من العوامل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، أعلنت السلطات عن بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمائة اعتباراً من شهر ابريل 2021، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

في المقابل، ستعمل خطط ترشيد الإنفاق من قبل الحكومة على الحد من ارتفاع مستويات الطلب الكلي بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار. أما على المستوى الخارجي، سيكون لتطورات الأسعار العالمية للنفط تأثيراً مباشراً على مستوى أسعار مجموعة النقل، والمواد الخام، والسلع الغذائية الاستراتيجية. علاوة على ذلك، ستعكس تحركات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية على مستويات التضخم المستورد.

بناء على ما ذكر، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 3.8 بالمائة بعام 2021، ونحو 2.6 في المائة في عام 2022.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تأثر المستوى العام للأسعار في معظم دول المجموعة بالآثار الناجمة عن وباء كوفيد-19، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على سلاسل الإمداد من السلع والخدمات. إضافة إلى تأثير التقلبات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط على مستويات الإنفاق الحكومي بشكل عام في بعض دول المجموعة. كمحصلة لذلك بلغ معدل التضخم حوالي 3.46 خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 2.67 مسجل خلال عام 2019.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.75 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 4.47 في المائة خلال عام 2022.

⁸ البنك المركزي العراقي، العراق، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.
⁹ موقع وزارة التخطيط العراقية على شبكة المعلومات الدولية. الانترنت.

⁶ وزارة المالية، عُمان، (2021)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.
⁷ الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ديسمبر (2020)، مؤشر أسعار الاستهلاك.

فيما يخص عامي 2021 و2022، يُتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 22.72 في المائة خلال عام 2021، ونحو 10.77 بالمائة خلال عام 2022.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **مصر**، اتخذ البنك المركزي (10) عدة إجراءات استباقية لمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 بحلول منتصف شهر مارس 2020 لتيسير الأوضاع النقدية وتخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عنها مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كان من بين هذه الإجراءات التحرك الاستباقي للجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة أساس لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية. شملت الإجراءات أيضاً إطلاق عدة مبادرات موجهة إلى أكثر القطاعات تضرراً في الاقتصاد، وخاصة قطاع السياحة. فضلاً عن ذلك، ومع استمرار احتواء الضغوط التضخمية المتوقعة، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية بمقدار 50 نقطة أساس في كل من اجتماعاتها في سبتمبر ونوفمبر 2020. هذا وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتضخم العام (التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) نحو 5.0 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة بحوالي 9.2 في المائة خلال عام 2019، وهو أقل معدل مسجل له منذ عام 2005.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.3 بالمائة خلال عام 2021، و5.9 في المائة في عام 2022.

في **تونس**، واصل التضخم خلال عام 2020 مساره التنزلي ليبلغ حوالي 5.6 بالمائة مقارنة مع حوالي 6.7 في المائة مسجل خلال عام 2019. من المتوقع تواصل المسار التنزلي التدريجي للتضخم حسب التوقعات خلال العامين الجاري والمقبل ولكن بنسق أكثر بطناً، ليلعب 5.4 بالمائة في عام 2021 و5.3 في المائة بعام 2022. ذلك تماشياً مع التوجهات المتباينة لأهم محددات الأسعار. فمن ناحية، ستواصل الضغوط المتأتية من زيادة الأسعار العالمية وميزان المدفوعات على سعر الصرف، إضافة إلى بعض التقلبات المتوقعة في أسعار مدخلات الإنتاج والسلع النهائية وهو ما يتوقع أن يرفع المستوى العام للأسعار. من ناحية أخرى، ينتظر أن تكون الضغوط التضخمية المتأتية من جانب الطلب ضعيفة نظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي والتشغيل خاصة في ظل تواصل تداعيات الأزمة الصحية في الداخل والخارج.

بالنسبة **للمغرب**، سجل معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 0.7 بالمائة مقارنة مع العام السابق (11). جاء ذلك بصفة أساسية نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية،

ليبيا تعتمد بشكل كبير في تغطية الطلب الكلي على الاستيراد من الخارج، لذا فإن انخفاض العرض من العملات الأجنبية ولد المزيد من الضغط على سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية وتسجيل معدلات تضخم بلغت 8.0 بالمائة لأول مرة منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي في سبتمبر 2018. نتج عن هذه الضغوط، صدور قرار من مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 لتعديل سعر صرف الدينار الليبي إلى ما يعادل 0.1556 دينار لكل وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل 4.48 دينار لكل دولار بداية من 3 يناير 2021.

نتيجة لهذه الإجراءات، من المتوقع انخفاض نسبي لمعدل التضخم في ليبيا خلال عامي 2021 و2022 مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2020 بافتراض تحسن نسبي للأوضاع الداخلية ومعاودة انتاج النفط لتصل تدريجياً وخلال أفق التوقع إلى مستويات قريبة لتلك المسجلة مسبقاً قبل تأثر الإنتاج بالتطورات الداخلية.

في **اليمن**، من المتوقع خلال عامي 2021 و2022 أن يظل المستوى العام للأسعار عند مستويات مرتفعة، وذلك في ضوء تأثير حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب تواصل الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

أثرت جائحة كوفيد-19 على المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2020، حيث تراجعت مستويات الطلب كنتيجة أساسية لانخفاض مستويات الدخل المتاح من ناحية، كما تراجعت مستويات المعروض كنتيجة لتوقف المؤسسات عن العمل لبعض الوقت من ناحية أخرى. إضافة إلى ذلك، تأثرت مستويات الأسعار في بعض دول تلك المجموعة نتيجة زيادة الضغوط على سعر صرف العملة المحلية وتراجع مستويات الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى السلطات النقدية.

هذا في حين ساهمت الإجراءات التي اتخذتها معظم دول المجموعة بشكل استباقي لمواجهة تداعيات الجائحة في التخفيف من حدة تلك الآثار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

في ضوء التطورات سالفة الذكر، بلغ معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول حوالي 33.5 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 12.43 بالمائة خلال عام 2019. يعزى ذلك بصفة رئيسية للمستويات القياسية التي سجلها معدل التضخم في كل من السودان ولبنان.

¹¹ المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، ديسمبر 2020.

¹⁰ البنك المركزي المصري، مصر، (2020). "التحليل الشهري للتضخم"، ديسمبر.

انفجار مرفأ بيروت من حدة الضغوطات التي واجهت المستوى العام للأسعار خلال العام الماضي.

من جهة أخرى، ومع الضغوطات الاقتصادية والمالية تراجعت الإيرادات الحكومية وانخفض الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي، وكان التمويل النقدي للعجز في الموازنة العامة للدولة دوره في تغذية الضغوط التضخمية وتوليد المزيد من الضغوط على قيمة العملة اللبنانية. أما خارجياً، فلم يساعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط كثيراً في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية في ظل الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الذي مثل إضافة إلى الانعكاسات الناتجة عن وباء كوفيد-19 المصدر الأساسي للضغوط التضخمية⁽¹³⁾. بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم إلى نحو 56 في المائة خلال عام 2021، ومواصلته الانخفاض إلى 23 في المائة في عام 2022.

في **السودان**، ارتفع المستوى العام للأسعار بشكل ملموس في عام 2020 بما يُعزى إلى تأثير جملة من العوامل من بينها الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، إلى جانب استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية. في ظل هذه التطورات ارتفع بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 ليسجل نحو 163.26 في المائة كنتيجة أساسية للزيادة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة في سلة المستهلك. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد بلغ نحو 304.33 بالمائة خلال شهر يناير 2021. فيما يتعلق بتطورات المستوى العام للأسعار خلال عامي 2021 و2022، فمن المتوقع وفق البنك المركزي السوداني أن يبلغ معدل التضخم نحو 103.0 في المائة عام 2021، وتراجعته إلى 36.7 في المائة في عام 2022.

في **موريتانيا**، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بحوالي 2.4 في المائة⁽¹⁴⁾ مقارنة مع المستوى المسجل عام 2019، حيث ارتفعت أسعار كل من المواد الغذائية، والصحة، والنقل، والسكن، والملابس، والأثاث، والمطاعم، والتعليم. تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ 2.2 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021. بالنسبة لعام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

في **فلسطين**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال 2020 بنحو 0.7 في المائة مقارنة بعام 2019⁽¹⁵⁾. يُعزى ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار المحروقات السائلة والديزل، والمواد الغذائية، والملابس والأحذية. وإلى أثر

والسكن والماء والكهرباء والغاز والمحروقات الأخرى، والصحة، والتعليم، والمطاعم.

هذا، وتعتبر الصدمة المزدوجة على مستوى العرض والطلب الناجمة عن الجائحة، التي لا يزال تقدير حجمها محاطاً بشكوك قوية، من أبرز العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تطورات الأسعار المحلية على المدى المتوسط. كما يعد تطور الأسعار العالمية للمواد الأساسية وكذا الأسعار المحلية للمنتجات الغذائية، التي يرتبط تطورها بدوره بالطلب الداخلي، وكذا بمستوى الناتج الزراعي وبالظروف المناخية، من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على معدل التضخم على الصعيد المحلي.

في هذا السياق، من المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً عند مستوى 0.6 في المائة بعام 2021، قبل أن يتسارع إلى 1.3 بالمائة في عام 2022 ارتباطاً بالتحسن المرتقب لمستويات الطلب الداخلي.

في **الأردن**، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 ما نسبته 0.3 في المائة⁽¹²⁾ وذلك مقارنة مع حوالي 0.8 في المائة مسجل خلال عام 2019. يعكس ذلك تأثير وباء كوفيد-19 على المستوى العام للأسعار، حيث أدى إلى انكماش الطلب الكلي نتيجة انخفاض الدخل المتاح للإنفاق، كما ساهم انخفاض الأسعار العالمية للنفط في الإبقاء على معدل التضخم عند مستويات منخفضة خلال العام الماضي. أما على صعيد توقعات التضخم خلال عامي 2021 و2022، فستعتمد بشكل كبير على مسار أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية من جانب، وسرعة تعافي الاقتصاد المحلي والعالمي من تداعيات جائحة كورونا من جانب آخر، لذلك من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في عامي 2021 و2022 ليصل إلى 1.3 في المائة و1.7 في المائة على الترتيب.

أما في **لبنان**، بلغ معدل التضخم 84.3 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 2.9 بالمائة مسجل خلال عام 2019. تتمثل العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا المستوى المرتفع من التضخم في التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد وانعكست على المستوى العام للأسعار، وهو ما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية انعكس على مستويات أسعار السلع المستوردة وحتى السلع المحلية التي أصبحت أكثر تكلفة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية بما ولد ضغوط تضخمية متزايدة.

كان لوباء كوفيد-19 أثراً إضافياً على المستوى العام للأسعار مع الإغلاق الجزئي والكلية لمعظم المؤسسات. تجدر الإشارة إلى أن تأثير الوباء على سلاسل الإمدادات الغذائية وغيرها عالمياً رفع المستوى العام للأسعار وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار السلع المستوردة، وزاد

¹⁴ المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2020) المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين، (2020) مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين خلال العام 2020.

¹² البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

¹³ مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

في **جيبوتي**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 في المائة خلال عام 2021. أما بالنسبة لعام 2022 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.4 بالمائة.

في **الصومال**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 في المائة خلال عام 2021. فيما يخص عام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة.

في **القمر**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة عام 2021. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.2 في المائة خلال عام 2022.

انتشار وباء كوفيد-19 وما تبعه من تدابير للحد من انتشاره، تأثر بها قطاع النقل بشكل مباشر مما أدى إلى ارتفاع أسعار خدمة نقل الركاب عن طريق البر التي تشمل على نقل الركاب بالحافلات والسيارات.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.1 بالمائة خلال عام 2021. أما فيما يتعلق بعام 2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.5 بالمائة.

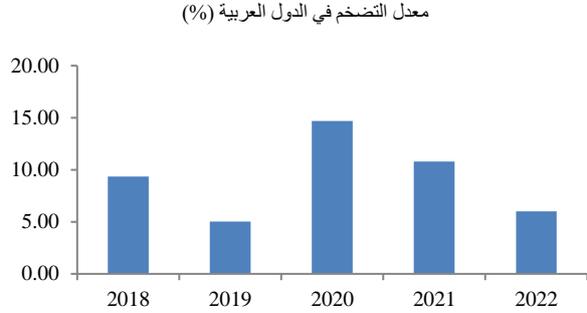
شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022
اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط خلال أفق التوقع



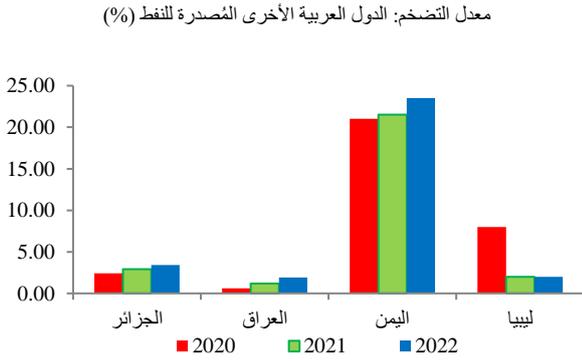
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع تراجع معدل التضخم في الدول العربية إلى 6.0 و10.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022 على التوالي



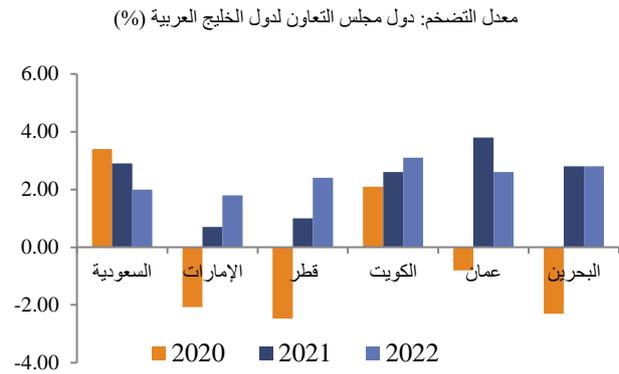
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

في حين من المتوقع بقاء التضخم في بعض الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة نسبياً بفعل التطورات الداخلية



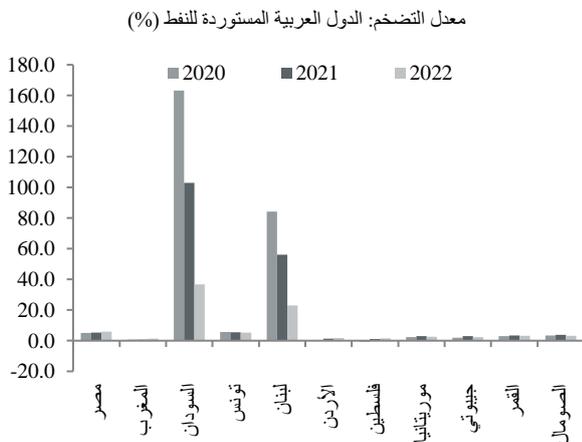
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما يتوقع بقاء التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات تدور حول 2 في المائة خلال أفق التوقع



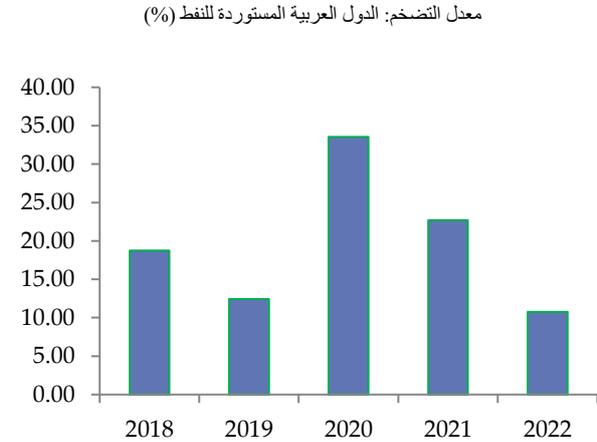
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث ستتهجه معدلات التضخم نحو الانخفاض في عدد من دول المجموعة مقارنة بالمستويات القياسية المسجلة عام 2020



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في حين يتوقع انحسار نسبي للضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط عام خلال أفق التوقع



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2022-2013)

| معدل التضخم (%) | | | | | | | | | | |
|-----------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|------------|-------------|-------------|---|
| **2022 | **2021 | *2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | |
| 2.0 | 2.9 | 3.4 | -1.2 | 2.5 | -0.8 | 2.1 | 1.2 | 2.2 | 3.5 | السعودية |
| 1.8 | 0.7 | -2.1 | -1.8 | 3.1 | 2.5 | 1.8 | 4.1 | 2.4 | 1.1 | الإمارات |
| 2.4 | 1.0 | -2.5 | -0.9 | 0.3 | 0.5 | 2.7 | 1.8 | 3.4 | 3.1 | قطر |
| 3.1 | 2.6 | 2.1 | 1.1 | 0.6 | 1.6 | 3.5 | 3.7 | 3.1 | 2.7 | الكويت |
| 2.6 | 3.8 | -0.8 | 0.1 | 0.9 | 1.6 | 1.1 | 0.1 | 1.0 | 1.1 | عمان |
| 2.8 | 2.8 | -2.3 | 1.0 | 2.1 | 1.4 | 2.7 | 1.9 | 2.6 | 3.3 | البحرين |
| 2.1 | 2.2 | 1.1 | -1.0 | 2.2 | 0.4 | 2.2 | 2.2 | 2.4 | 2.7 | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية |
| 3.4 | 2.9 | 2.4 | 2.0 | 4.3 | 5.6 | 6.4 | 4.8 | 2.9 | 3.3 | الجزائر |
| 1.9 | 1.2 | 0.6 | -0.2 | 0.4 | 0.2 | 0.5 | 2.3 | 2.2 | 1.9 | العراق |
| 23.5 | 21.5 | 21.0 | 23.0 | 25.0 | 18.0 | 16.0 | 9.0 | 8.1 | 11.1 | اليمن |
| 2.0 | 2.0 | 8.0 | -2.2 | 13.6 | 28.5 | 25.9 | 9.8 | 3.1 | 2.6 | ليبيا |
| 4.5 | 3.7 | 3.5 | 2.7 | 4.6 | 5.0 | 5.1 | 4.2 | 3.1 | 3.3 | الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون |
| 2.7 | 2.6 | 1.7 | -0.1 | 2.9 | 1.6 | 2.9 | 2.7 | 2.6 | 2.8 | الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط |
| 5.9 | 5.3 | 5.0 | 9.2 | 14.4 | 29.5 | 10.2 | 11.1 | 10.1 | 6.9 | مصر |
| 1.3 | 0.6 | 0.7 | 0.2 | 1.6 | 0.7 | 1.6 | 1.6 | 0.4 | 1.9 | المغرب |
| 36.7 | 103.0 | 163.3 | 51.0 | 72.9 | 32.4 | 17.6 | 17.3 | 37.5 | 37.1 | السودان |
| 5.3 | 5.4 | 5.6 | 6.7 | 7.3 | 5.3 | 3.7 | 4.9 | 4.9 | 5.8 | تونس |
| 23.0 | 56.0 | 84.3 | 2.9 | 6.1 | 4.5 | -0.8 | -3.8 | 1.9 | 4.8 | لبنان |
| 1.7 | 1.3 | 0.3 | 0.8 | 4.5 | 3.3 | -0.8 | -0.9 | 2.9 | 4.8 | الأردن |
| 1.5 | 1.1 | -0.7 | 1.6 | -0.2 | 0.2 | -0.2 | 1.4 | 1.7 | 1.7 | فلسطين |
| 2.6 | 2.9 | 2.4 | 2.3 | 3.1 | 2.6 | 1.5 | 0.5 | 3.8 | 4.1 | موريتانيا |
| 2.4 | 2.9 | 2.0 | 1.8 | 1.9 | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 2.9 | 2.4 | جيبوتي |
| 3.1 | 3.9 | 3.5 | 3.0 | 2.7 | 2.9 | 2.3 | .. | .. | .. | الصومال |
| 3.2 | 3.5 | 3.0 | 2.8 | 2.5 | 2.1 | 2.0 | 2.0 | 1.5 | 2.3 | القمر |
| 10.8 | 22.7 | 33.5 | 12.4 | 18.7 | 19.9 | 7.7 | 7.9 | 10.9 | 10.0 | الدول العربية المستوردة للنفط |
| 5.9 | 10.6 | 14.4 | 4.9 | 9.2 | 8.9 | 4.8 | 4.8 | 6.3 | 6.9 | إجمالي الدول العربية (1) |

* تقديرات

** توقعات

(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الإدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

م.ب. 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6926454

البريد الإلكتروني: ecommi@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>